

تقرير

القوات: مستقبليونون ينجرون وراء حزب الله

لا يوجد أنجح من سمير جعجع في القيام برهانات سياسية خاطئة، وفي تخريب علاقاته مع «الحلفاء». فبعد الانحدار الحاد في العلاقة مع التيار الوطني الحر، فتحت القوات اللبنانية جبهة جديدة، يتمترس في الجبهة المقابلة منها تيار المستقبل. أمور كثيرة باتت تجمع بين التيار الأزرق والعونيين، أهمها العداء السياسي لقيادة معراب

ليا القرزي

الرئيس ميشال عون كان أول من «غسل» يديه من الحكومة

المردة، ميشال عون يمتلنا!

الثانية لرئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، على اعتبار أن أولى حكومات العهد تكون بعد الانتخابات النيابية. حُكي الكثير عن أن مقصد عون أنه يريد أن تبدأ الناس بالمحاسبة بعد أن يكون التغيير قد شمل معظم مؤسسات الدولة. ولكن شأن بين الطريقة التي تعامل بها الرئيس مع حكومة «أبنه» سعد الحريري، وبين عمل القوات اللبنانية من أجل فرط الائتلاف الحكومي الذي كان «ماشي حالو». مُجَزَّد التلويح بتقديم وزراء «القوات» استقالتهم، والتماهي مع السياسة السعودية في ضرب الاستقرار المحلي، يعني أن شظايا قذائف معراب على السراي الحكومي سترتد وتصيب قصر بعداء، وبالتالي ضرب «عهد عون» الذي تتغنى «القوات» بأنها هي التي جرّت الحريري إلى خباره



افتتاهم عونياً بالقوات كانت تستهدف التسوية والعهد (هيلم الموسوي)

السياسي، قبل أن تُفاجأ بأن حجمها لا يسمح لها بأن تكون «شريكة»، فتبدأ «الانقلاب».

داخل التيار الوطني الحر اقتناع راسخ بأن القوات اللبنانية «كانت تستهدف التسوية والعهد. هذا أكيد. أداء الحزب خلال أزمة الحريري، قبل احتجازه في السعودية وما بعده، كان مُلفتاً بطريقة سلبية». هل هذا يعني أن العلاقة، المتوترة أصلاً، بين «التيار» و«القوات» تازمت أكثر بعد تاريخ 4 تشرين الثاني؟ «الأحداث أكدت المؤكد بأن العلاقة غير جيدة، وقيادة معراب من خلال الطريقة التي تصرّفت بها أخيراً، لم تُساعد في تحسين الأمور بيننا»، تقول مصادر رفيعة المستوى في «التيار». بدأت المقارنة الجديدة، لا سيما من قبل مُقرّبين من الوزير جبران باسيل، بين رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع «الذي شُبه ويشيب على عدم احترام المؤسسات الدستورية والشرعية، والحريري الذي أبدى، مع فريقه الاستشاري اللصيق، حرصاً كبيراً على الاستقرار». لا تأتي هذه المقارنة من فراغ. فهي تترافق مع وجود ائتلاف طبيعي، فرضته التطورات السياسية الأخيرة، بين عون والحريري وحزب الله ورئيس مجلس النواب نبيه بري والنائب وليد جنبلاط، لا شيء يمنع تطوره إلى تحالف انتخابي.

صحيح أن احتجاز الحريري في السعودية ترك ندوباً إضافية في العلاقة بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية. وقد دخلت «أو تي في» على خط «التشكيك» في دور «القوات» في ما حصل وعلاقتها مع السعودية، عبر السؤال خلال تقرير نُشر في 23 الشهر الجاري: «لماذا حاز جعجع شرف تلقيبه بحارس الدولة من الوزير السعودي ثامر السبهان في خضم أزمة الحريري؟ هل سيُخبر رئيس حزب القوات يوماً عما حصل مع السبهان يوم زاره الأخير في معراب في 24 آب 2017، أي قبل شهرين على ما قيل إنه استقالة رئيس الحكومة؟». إلا أن السؤال عن العلاقة بين معراب و«الرابية» يقود إلى جواب عن سوء العلاقة بين تيار المستقبل

التصريح الرسمي لتيار المردة حول أسر الحكومة سعد الحريري، وإجباره على تقديم استقالته. انحصر بثلاث تغريدات لرئيس «المردة» النائب سليمان فرنجية، الذي شارك في اللقاءات الاستشارية في قصر بعداء. الأولى بعد ساعات من إطلالة الحريري على «الرابية»، كتب فيها فرنجية أن «استقالة الحريري لا نعرف سببها وهذا قراره، ولكننا لن نرضى برئيس حكومة يتحدّى المكوّن السنّي ولا يحظى برضى وطني». بدأ فرنجية كمن يقفز إلى المرحلة الثانية، أي قبول الاستقالة والذهاب إلى استشارات جديدة، حتى قبل أن تتضح أسباب الاستقالة. وما إذا كان الرجل قيد الإقامة الجبرية أو لا. في 10 تشرين الثاني، غرّد فرنجية مرتين: في الأولى تأكيد أن «كرامة وطننا من كرامة رؤسائنا، فلنبذّ مصلحة الوطن على حساب الحاقدين. مع عودة سعد الحريري»، ليُشدّد في الثانية على أنه «لا نريد العودة إلى الماضي، فالماضي سيئ للجميع، ولكن في الماضي والحاضر والمستقبل لن نتغيّر». خلاف ذلك، لم تسجّل ل«المردة» جهود «استثنائية» في العمل لحلحلة أزمة الحريري. التصريحات شبه غائبة، حتى تلك التي تنتقد مملكة الوصاية التي تعدّت على السيادة اللبنانية. توضح المصادر في «المردة» أن التغريدة الأولى «أتت في سياق أن الكل لم يكن يُدرك حيثيات الاستقالة، وما إذا كان الحريري مُحتجزاً. الجميع بدأ الحديث عن حكومة جديدة، بمن فيهم قيادة التيار الوطني الحر. ولكن مع تقدم الساعات، أصبحت هناك معطيات جديدة وتأكدنا أن الحريري في الإقامة الجبرية». تسأل المصادر «ما الذي كان يفترض بنا أن نقوله؟ ندين السعودية؟ نعم كان هناك وضع ملتبس، ولكن حتى (رئيس مجلس النواب) نبيه بري، لم يدنهم مباشرة». ويرى تيار المردة أن موقفه هو من موقف فريق 8 آذار، «ومؤيدون لمواقف الرئيس عون، وكنا على تنسيق تام مع حزب الله. في مكان ما، اعتبرنا أن الزيادة قد تصرّ بالحريري، لذلك اعتبرنا أن موقف الدولة الرسمي، ممثلة بعون، هو موقفنا».

(الأخبار)

تقرير

الطلب على الدولار ينحسر ونقص السيولة بالليرة مستمر

محمد وهبة

بدأ الطلب على الدولار ينحسر في السوق المالية رغم أن مؤشرات السيولة بالليرة اللبنانية لدى المصارف لا تعكس هذا الأمر، مع بقاء فائدة الائتربنك عند مستوى 105% واستمرار المصارف بإغراء الزبائن بفائدة مرتفعة على الودائع بالليرة. وتعزو مصادر مصرفية استمرار فائدة الائتربنك (فائدة الإقراض من يوم ليوم بين المصارف) عند مستوى 105%، إلى النقص الحاد في السيولة المصرفية بالليرة بسبب الإجراءات التي اتخذها مصرف لبنان عند بدء الأزمة، مانعاً تحريك الحسابات المجمدة والدفع الفوري لشراء الدولار وحسم السندات.

وقد تبين أن هذا النقص مصدره بعض المصارف الكبيرة التي لم تكن لديها سيولة كافية لتلبية طلبات المودعين بتحويل أموالهم من الليرة إلى الدولار، فلاجت إلى مخالفة توجيهات مصرف لبنان بالتسديد الفوري لطلبات شراء الدولار، ثم غرقت في هذا المسار خلال الأسبوعين الماضيين لتصبح حساباتها لشراء الدولارات مكشوفة (سلبية) أمام مصرف لبنان، أي ما يسمى مراكز قطع مكشوفة. وتقول المصادر إن سدّ نقص السيولة بالليرة، بما فيه تمويل انكشاف المصارف في مراكز القطع، يتطلب وقتاً. إذ ليس في إمكان السوق هضم هذه المشكلة سريعاً من دون أن يعمد مصرف لبنان إلى ضخ السيولة في السوق. لكن هذا الخيار ليس

في ظل هذه الظروف، عمليات شراء الدولار. على أي حال، فإن المصارف التي أصابها نقص السيولة كانت قد وظفت قسماً كبيراً من سيولتها بالليرة في أدوات مالية متفرعة من الهندسات المالية التي نفذها مصرف لبنان في 2016 و2017. وسلوكها المتهور دفع سلامة إلى القاء اللائمة عليها في اللقاء الشهري الأخير مع مجلس إدارة المصارف. غير أن سلامة نفسه عاد وأعفاها جزئياً عندما وعد بمنحها إعفاءات أو التخفيف من الغرامات المفروضة عليها بسبب تجاوز مراكز القطع العملاقية (مستوى السيولة المفروض عليها وفق تعاميم مصرف لبنان). أما ارتفاع الفوائد على الودائع بالليرة إلى أكثر من 10% على

الودائع المجمدة لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر، فهو بدأ مع ارتفاع الطلب على الدولار وعدم قدرة بعض المصارف على تلبية طلبات الزبائن الراغبين بتحويل وادائعهم من الليرة إلى الدولار. عندها، اندفع بعض المصارف نحو رفع الفوائد على الليرة لإغراء الزبائن ومنعهم من التحويل إلى الدولار. وتردد يومها أن المصارف قامت بهذا الأمر بإيعاز من سلامة، لكنه إيعاز لم يصل إلى كل المصارف، بل اقتصر على مصرفين اثنين عانيا أزمة كبيرة في هروب الودائع. لكن الحاكم لم يلبث أن منح المصارف الغطاء الشامل لرفع أسعار الفائدة على الليرة في اللقاء الشهري الأخير وأبلغها بضرورة إغراء الزبائن بعدم التحويل من الليرة إلى الدولار «مهما تطلب الأمر من رفع للفوائد».

المسار في تداولات اليوروبوندر يعود إلى شكله الطبيعي

مطروحاً من أساسه، إذ أن سياسة مصرف لبنان النقدية قائمة على تجفيف السيولة في السوق لرفع قدرته على ضبط الكتلة النقدية وتقنين التحويل من الليرة إلى الدولار. ويرى المصرف أن توفير السيولة بالليرة سيموّل، حتماً،